



## الملاءة المالية والاستقرار المالي في شركات التأمين

### Solvency and financial stability in insurance companies

حبار عبد الرزاق<sup>1\*</sup>، فرج شعبان<sup>2</sup>

HABBAR ABED Razak<sup>1</sup>, FEREDJ Chaaban<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذ التعليم العالي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، (الجزائر)، البريد الإلكتروني [a.habbar@univ-chlef.dz](mailto:a.habbar@univ-chlef.dz)

<sup>2</sup> أستاذ محاضر، جامعة محند اكلي بالبويرة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني [cferedj@yahoo.com](mailto:cferedj@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2018/10/24

تاريخ الاستلام: 2018/09/22

#### ملخص:

تهدف جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية إلى تحقيق الاستقرار المالي الكفيل بضمان نجاحها واستمراريتها، وتتبع شركات التأمين هذا النهج بوصفها مؤسسات مالية تقوم بتغطية مختلف المخاطر وعلمها الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وفي الغالب تعتمد سلطات الرقابة والإشراف على نشاط التأمين على مؤشر الملاءة المالية كمعيار أساسي لقياس الصلابة المالية لشركة التأمين وكضامن مهم للاستقرار المالي للشركة والقطاع ككل.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة موضوع الملاءة المالية والاستقرار المالي في شركات التأمين، حيث نخوض في الإطار النظري للموضوع ومن ثم دراسة الجانب العملي في بعض دول العالم مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، وقد تمكنا في نهاية البحث من الوصول إلى نتيجة مفادها أن قطاع التأمين بشكل عام غير معني كثيرا بالمخاطر النظامية، الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع وأن الملاءة المالية تعتبر ورشة مفتوحة لمنظمي القطاع والهيئات الرقابية تمكنها من مراقبة أداء شركات التأمين بأكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: التأمين؛ الملاءة؛ الاستقرار؛ المالية؛ المخاطر.

تصنيف JEL: E52؛ G01؛ G22.

#### Abstract:

All economic and financial institutions aim to achieve financial stability to ensure their success and sustainability, and in this approach, insurance companies as financial institutions proceed to cover various risks and they must meet its obligations to policyholders. . In general, insurance supervisory authorities rely on the financial solvency index as a basic criterion for measuring the financial strength of the insurance company, and as an important guarantor of the financial stability of the company. and the sector as a whole.

We aim through this study to study the issue of solvency and financial stability of insurance companies, where we will address the theoretical framework of the subject, then the practical side in some countries of the world with particular reference to the case of Algeria. In conclusion, we were able to observe that the insurance sector in general is not very exposed to systemic risks, which greatly contributes to the financial stability of the sector, and that financial solvency is a workshop open to regulators and authorities. oversight of the industry by enabling them to effectively monitor the performance of insurance companies.

**Keys words:** Insurance; Solvency; Stability; Finance; Risks.

**JEL classification codes:** E52; G01; G22.

## 1. مقدمة:

إن طرح موضوع الاستقرار المالي في قطاع التأمين لم يحض باهتمام خاص من طرف المؤسسات التي تضمن الاستقرار المالي، ففي الغالب هناك تأثير مؤقت ومحدود لانهييار إحدى شركات التأمين على القطاع الاقتصادي والمالي، ولكن الحاجة إلى هذا القطاع تظهر بشكل جلي عند حدوث أزمات الأسواق المالية وانهييار بعض المؤسسات الاقتصادية لضمان استدامة تغطية المخاطر والمساهمة في إحداث التوازنات الاقتصادية المطلوبة في القطاعات، وفي خضم التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها دول العالم المتمثلة في التكتلات المالية الكبيرة وتنوع فرص الاستثمار المالي وغير المالي والتطور التكنولوجي والرقمي الكبير، أصبح تطوير تنظيم قطاع التأمين ضرورة ملحة بهدف تحقيق الملاءة المالية المطلوبة التي تعنى بالإيفاء بالالتزامات تجاه المؤمن لهم.

ومن المؤكد أن طرح موضوع الملاءة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في شركات التأمين يختلف حسب حجم هذه الشركات ودورها في الاقتصاد وحجم التطور المالي في البلد كذلك، وكلما كانت درجة الترابط كبيرة بين شركات التأمين على المستوى الإقليمي والدولي كانت درجة تأثير اختلال أو انهيار شركة تأمين ما له تداعيات أكبر، الأمر الذي يجعلنا نفرق في هذا الموضوع من الناحية النظرية والعملية بين اقتصاديات الدول ومستوى تطورها.

وفق ما سبق، نطرح السؤال التالي: ما هو دور الملاءة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في شركات التأمين؟ وما هو حجم المخاطر النظامية التي يواجهها نشاط التأمين؟

تتمحور فرضيتنا الأساسية في الإقرار بدور محوري لمعيار الملاءة المالية كمؤشر مهم للسلطات الرقابية في ضمان الاستقرار المالي لقطاع التأمين، مع وجود مخاطر نظامية يتعاظم تأثيرها تدريجياً ولكن بشكل متحكم فيها.

## 2- المخاطر النظامية والاستقرار المالي:

كثيراً ما يؤثر موضوع المخاطر النظامية اهتمام كبير من طرف المؤسسات المالية، خصوصاً بعد الأزمات المالية التي شهدتها هذه المؤسسات والتي تسبب في هزات قوية وتأثيرات سلبية كبيرة على اقتصاديات دول العالم، وإن كانت البنوك أكثر عرضة لهذه الأزمات بسبب الحوادث العديدة التي شهدتها خلال فترات زمنية سابقة، فإن شركات التأمين وإعادة التأمين أصبحت بدورها تثير اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين والماليين للنظر في دورها في حدوث الأزمات المالية وزعزعة الاستقرار المالي، خصوصاً بعد انهيار كبرى شركات التأمين الأمريكية \* AIG.

## 2-1 تعريف المخاطر النظامية:

لا يوجد تعريف مشترك للمخاطر النظامية، ومع ذلك، يمكن اعتبار الخطر النظامي حدوث حدث معين يسبب خللاً وظيفياً رئيسياً في النظام المالي وانهييار جميع الأنشطة الاقتصادية العالمية، قد يؤدي هذا الخلل في وقت لاحق إلى عدم الثقة في جميع البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المماثلة (Atlas Magazine, 2018)

## 2-2 نهج المخاطر النظامية:

تحدد ثلاثة معايير رئيسية المخاطر النظامية التي يمكن أن تعترض نشاط الأسواق والمؤسسات:

- الحجم، والذي يقاس بحجم الخدمات المالية التي يقدمها مكون فردي في النظام المالي؛
- قابلية الاستبدال، أي إمكانية أن يقوم مكون آخر للنظام بتقديم خدمات مماثلة في حالة الفشل؛
- الترابط، أو وجود روابط بين مكونات النظام

\* تعد AIG (American International Group) أكبر شركة تأمين أمريكية وعالمية، بلغت أصولها في السوق العالمية نحو 1,1 ترليون دولار، وزاد عدد المستفيدين من خدماتها على 74 مليون شخص في 130 دولة وعمل فيها 116 ألف موظف، وقد ترتب على أزمة الشركة خسارة ما نسبته 91% من قيمة أسهمها، وقد تدخل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من أجل منع انهيار الشركة وهو ما يعد الإنقاذ الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل رقم (01): تطور نشاط خطر إلى مستوى خطر نظامي



Source: (Nikolaus , 2010, p. 33)

ويرتكز النموذج الاقتصادي البنكي على تمويل القروض المتوسطة والطويلة الأجل اعتمادا على الادخار والودائع قصيرة الأجل، وقد بذلت لجنة بازل التي تعنى بالرقابة المصرفية على الصعيد الدولي عدة جهود في سبيل مواجهة المخاطر النظامية من طرف كبريات البنوك العالمية\*، بينما يختلف النموذج الاقتصادي في قطاع التأمين ما يجعل شركات التأمين وإعادة التأمين في وضعية أفضل في مواجهة المخاطر النظامية، ونورد فيما يلي أهم العناصر المساعدة في ذلك (Atlas Magazine, 2018):

### 3.2 طريقة الاكتتاب في المخاطر:

- تقييم الصفقات عن طريق نماذج الترقب ووفق إجراءات صارمة؛
- عدم ترك أي فرصة للمضاربة في طرق الاكتتاب.

### - الدورة الاقتصادية معكوسة:

- دفع مسبق لأقساط التأمين للحصول على التغطية؛
- التعويض يكون بعد وقوع الحادث حيث كان التقييم عشوائيا في وقت الاكتتاب؛
- في التأمين ضد الأضرار، لا يكون التعويض عن المطالبات بشكل فوري، (قد يتم توزيع هذا التعويض على مدى أشهر أو حتى سنوات)، وبالتالي فإن مخاطر السيولة منخفضة، كما أن حدوث المخاطر منه التعويض مستقل؛
- في التأمين على الأشخاص، يتم دفع الاستحقاقات في مواعيد تكون معلومة مسبقا؛
- مخاطر شركات التأمين وإعادة التأمين تسجل محاسبيا في الميزانية (تجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية لسنة 2008 نشأت في الأنشطة المصرفية التي تقع خارج الميزانية).

### - الضمانات:

تضع السلطات الرقابية مجموعة من الضمانات لحماية حاملي وثائق التأمين وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن النشاط نفسه أنشأ قواعده الخاصة لمراجعة ومتابعة الالتزامات ورصدها، ومن بين كل هذه القواعد يمكننا ذكر:

- مراجعة منتظمة لمعدلات الأقساط (للتأمين وإعادة التأمين)؛

\* اعتمدت لجنة بازل في تحديد الخطر النظامي في البنوك على مؤشر يأخذ بعين الاعتبار حجم البنك، نشاطه العام، شبكته، علاقته بالسوق وإمكانية استبدال البنك بمؤسسة مصرفية أخرى.

- تكوين الاحتياطات يعكس التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين، ويكفل تسديد التعويضات حسب الطرق الإكتوارية؛
- تذبذب المخاطر، على المستوى الأول بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، وعلى المستوى الثاني بين معيدي التأمين ومعيدي الشراء؛
- الحفاظ على مستوى كاف من رأس المال، حيث يجب استثماره وفقا لقواعد صارمة تعزز السلامة والسيولة والربحية، وينطبق الشيء نفسه على الأصول التي تضمن تغطية المئونات التقنية؛
- رقابة سلطات الوصاية التي تسهر على الامتثال للقواعد المعمول بها.

#### 4-2 المخاطر النظامية ونشاط التأمين:

يجمع العديد من الخبراء الاقتصاديين أن نشاط التأمين يتسبب بشكل ضئيل في حدوث المخاطر النظامية سواء على مستوى الأنظمة المالية أو الأنظمة الاقتصادية، وإن حدث وجود أي علاقة قوية فإنها تخص النشاط غير التقليدي للتأمين، بالرغم من ذلك، تقترح الجمعية الأوروبية للتأمين مرحلتين لتحديد وتسيير الخطر النظامي في التأمين (Sollier, 2012)

- تحديد شركات التأمين الممارسة لنشاطات بمخاطر نظامية مرتفعة وتقييم هذه النشاطات؛
- تطبيق إجراءات تستهدف الأنشطة التي تحمل مخاطر مرتفعة، مع الأخذ بعين الاعتبار للقوانين التنظيمية.

جدول رقم (01): قائمة شركات التأمين ذات مخاطر نظامية عالية لسنة 2013 حسب \*FSB

الشركة
Allianz SE
American International Group, Inc
Assicurazioni Generali S.p.A
Aviva plc
Axa S.A
MetLife, Inc
Ping An Insurance (Group) Company of China, Ltd
Prudential Financial, Inc
Prudential plc

Source: (FSB, 2018 , p. 4)

بينما يرى صندوق النقد الدولي FMI أن شركات التأمين على الحياة تحديدا تساهم في زيادة المخاطر التي تواجه النظام المالي، فباعتبار شركات التأمين مؤسسات استثمارية كبرى في حيازتها أصول عالمية والتزامات طويلة الأجل تتجاوز قيمتها 42 تريليون دولار، ويعني هذا أنه في حالة حدوث صدمة كبيرة، كأن يطرأ هبوط حاد على أسعار الأصول، لا يرجح أن تقوم هذه الشركات بدورها كقناة لتوجيه المدخرات إلى المقترضين، ولاسيما إذا فشلت أجزاء أخرى من النظام المالي في أداء دورها أيضا، وتمثل أسعار الفائدة مصدرا آخر للمخاطر التي تواجه شركات التأمين، فكلما كان مستوى أسعار الفائدة منخفضا، أصبحت شركات التأمين أكثر عرضة للتأثر بمزيد من التغيرات في هذه الأسعار (تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2016، صفحة 1)

وطبقا لصندوق النقد الدولي فإنه تم تسجيل فروقا ملحوظة على مستوى شركات التأمين المنفردة، حيث دخلت الشركات الأصغر الأضعف والأقل رسمية في عدد من البلدان في مزيد من الاستثمارات عالية المخاطر في السنوات الأخيرة لتحسين فرص الربح، وبالإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تقدم نسبة أعلى من المنتجات ذات الحد الأدنى من الضمانات على عائد الاستثمار، لديها محافظ استثمارية تضم قدرا أكبر من الأصول عالية المخاطر.

ويدعو صندوق النقد الدولي في سبيل معالجة المخاطر النظامية في نشاط التأمين إلى (تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2016،

صفحة 2)

\* Financial Stability Board.

- زيادة التركيز على السياسات الاحترازية الكلية، فيتوجب على أجهزة الرقابة على التأمين أن تنظر ليس فقط للشركات المنفردة (المنهج الاحترازي الجزئي)، بل أيضا إلى العوامل المشتركة والتأثير بين الشركات والبلدان؛
- تجنب قيام شركات التأمين بتخفيض تمويلها لبقية أجزاء النظام المالي والاقتصادي؛
- تكوين رؤوس الأموال الوقائية، حيث يمكن أن تعمل شركات التأمين على بنائها أثناء فترات الصعود الاقتصادي واستخدامها في فترات الهبوط؛
- تقييم أصول وخصوم شركات التأمين بأسعار السوق، ويمكن هذا أن يعزز الشفافية ويشجع المزيد من الاتساق بين الأصول والالتزامات؛
- ضرورة الانتباه لأداء وسلوك الشركات الأصغر والأضعف، فحتى إذا كانت أقل تأثيرا على النظام وهي فرادي، يمكن أن تتسبب مجتمعة في نشر الصدمات إذا تحركت على نسق واحد.

## 5.2 الاستقرار المالي في نشاط التأمين:

يعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بالحالة التي تتمكن عندها المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية، ويشير البنك إلى أن هذه العملية تتطلب المتابعة والتقييم المستمر لعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، حيث يرى البنك أن هناك ارتباط كبير بين الاستقرار المالي والاستقرار السعري، ويعزز وجود كل منهما فص تحقق الآخر (Papademos, Sept. 2009) في حين يتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وجهة نظر أخرى مفادها أن حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق، وحدث تشوه الانتماء على المستوى المحلي والعالمي وهو ما يؤدي إلى تركيز الانتماء وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد، والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق على المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي (Ferguson, 2002)

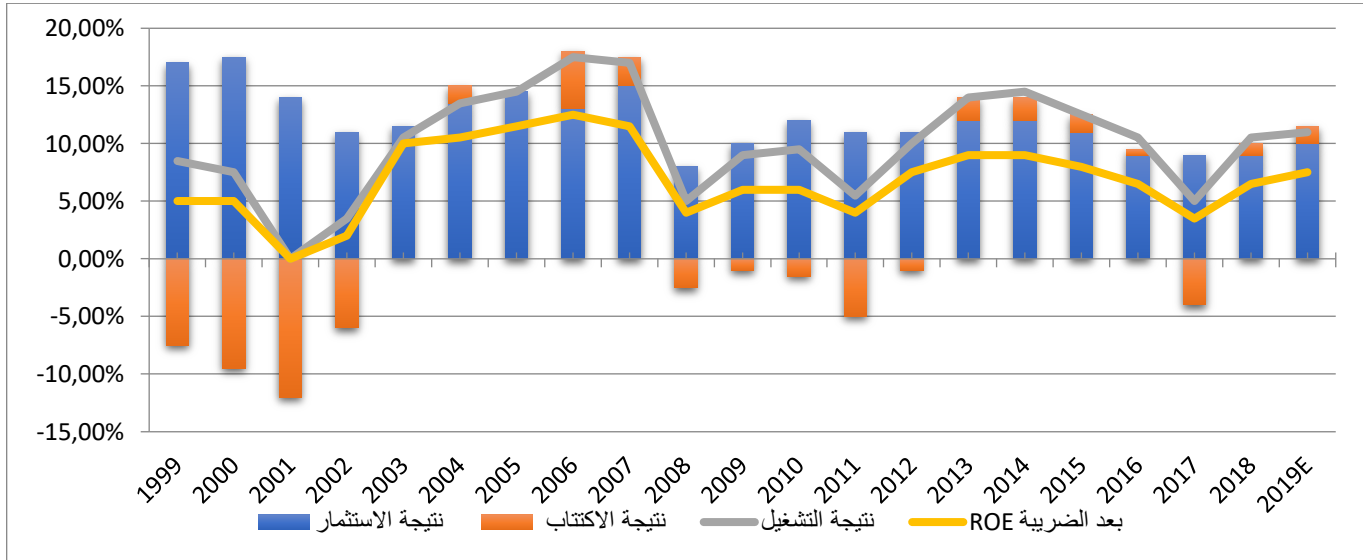
وذكرنا سابقا، أن نشاط التأمين أقل عرضة للمخاطر عن النشاط المصرفي وهذا ما يجعل شركات التأمين أكثر استقرارا من الناحية المالية مقارنة بالبنوك، فشركات التأمين لها مخاطر مختلفة مقارنة بالبنوك، ولحجمها تأثير مفيد لمعظم شركات التأمين من خلال السماح بتنوع أكبر للمخاطر.

فالبنوك في الغالب تقوم بإدارة مخاطر الائتمان، والتي تشكل حوالي ثلاثة أرباع المخاطر التي تواجهها، بينما تتعامل شركات التأمين عموما بأقل من ربع مخاطرتهم المحتجزة في الائتمان، ومعظم مخاطر شركات التأمين هي مخاطر السوق - في المقام الأول من جانب الأصول - ومخاطر الاكتتاب، كما تعتبر شركات إعادة التأمين أكثر تنوعا، مع أجزاء متساوية نسبيا من مخاطر الاكتتاب في الائتمان، والسوق، والحياة (Frey & Kurt, 2010)

وعلى سبيل الاسترشاد نلاحظ من الشكل أدناه (رقم 02) تطور نتائج أكبر ثمانية أسواق رئيسية في نشاط التأمين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 (توقعات)، حيث يسجل استقرار واضح في معظم المؤشرات مع توقعات إيجابية لعامي 2018 و2019، ومن المتوقع كذلك أن تكون الأسواق الناشئة المحرك الرئيسي للنمو حيث من المتوقع أن ترتفع الأقساط بنسبة 6% إلى 7%، ومن المتوقع في المقابل أن يتباطأ النمو الحقيقي في الأسواق المتقدمة.

وعلى المدى الطويل، من المرجح أن يدعم النمو بشكل أكبر الطلب على تغطية التعرض للمخاطر الجديدة والمتطورة مثل الإنترنت، وانقطاع الأنشطة غير المادية، واسترداد المنتجات والتأمين ضد مخاطر السمعة.

شكل رقم (02): تركيبة الأرباح كنسبة مئوية من صافي الأقساط المكتسبة والعائد على حقوق المساهمين (ROE) لثمانية أسواق رئيسية في نشاط التأمين (1999-2019) الوحدة: %



Source : (Swiss Re Institute, 2017, p. 20)

### 3. التحديات الجديدة المهددة للاستقرار المالي في شركات التأمين:

يواجه نشاط التأمين مجموعة من التحديات الجديدة التي يمكنها أن تهدد استقرارها المالي ونجد من بين هذه التحديات ما لها علاقة مع باقي المؤسسات المالية التي تنتمي للقطاع المالي ككل، ومنها نذكر:

#### 1.3 التكتلات المالية الكبيرة:

يشير مصطلح التكتل المالي إلى أي مجموعة من الشركات يمتلكون حصة مشتركة في الأنشطة المالية، الأوراق المالية والبنوك والتأمين والخدمات المالية الأخرى، وتكون لهذه الأنشطة نطاق واسع مدرجة ومسيرة من طرف شركة واحدة أو مجموعة من الشركات تابعة لنفس المجمع (Scialom, 1997, p. 126)

وتتميز التكتلات المالية بخاصيتين أساسيتين، الأولى تخص نوع التنظيم المتعلق بالتنوع وفي بعض الأحيان لدرجة الاشتراك في أنشطة غير متجانسة فيما بينها، وبين دول مختلفة، والخاصية الثانية تتعلق بعدم الوضوح والغموض أحيانا الذي يطبع نشاطها نحو الأعوان الطبيعيين والمعنويين وخصوصا السلطات الرقابية. (Commission bancaire n° 5, 1991, p. 22)

وتؤدي الخاصية الأولى إلى احتمالية مضاعفة المخاطر وحدوث آثار عدوى بين قطاع لآخر وتحكم صعب في إدارة وتسيير التكتل، أما الخاصية الثانية فتؤدي إلى عدم اليقين فيما يتعلق بمعرفة تطور التكتل من طرف الأعوان الطبيعيين والمعنويين ذوي العلاقة مجموعة وكذا من طرف السلطات الرقابية (عدم اليقين حول القيمة الحقيقية للأوراق المالية المدرجة على سبيل المثال)، حيث تكتسب هذه الأطراف على معلومات جزئية فقط حول التكتل.

جدول رقم (02): قائمة كبرى تكتلات شركات التأمين في العالم لسنة 2013

الترتيب	الشركة	الدولة	رقم الأعمال (مليار دولار)
01	Allianz	ألمانيا	124.9
02	AXA	فرنسا	111.0
03	Generali	إيطاليا	79.3
04	China Life Insurance	الصين	66.2
05	American International Group	الولايات المتحدة الأمريكية	58.3
06	Nippon Life Insurance Company	اليابان	56.5
07	Prudential plc	المملكة المتحدة	51.4
08	Zurich Financial Services	سويسرا	48.5
09	CNP Assurances	فرنسا	33.2
10	Aviva	المملكة المتحدة	31.7

المصدر: معلومات مجمعة من عدة مصادر.

إن ظهور التكتلات المالية الكبيرة في القطاع المالي له إيجابياته وسلبياته التي تؤثر مباشرة على المؤسسات المالية ومنها شركات التأمين، فمن بين الإيجابيات هو فتح مجالات جديدة للاستثمار وتحقيق العوائد وتحقيق تنوع في الأنشطة، فعلى سبيل المثال نذكر نشاط بنك التأمين أين أقدمت عدة بنوك ومنذ مدة على تقديم خدمات التأمين في شبائيك البنك كما شرعت ألمانيا مؤخرا في عكس هذه العملية بتسويق خدمات مصرفية في شبائيك شركات التأمين (على مستوى شركة التأمين Allianz تحديدا)، كما أن تبادل الخبرات والمهارات بين نشاطي البنوك والتأمين ستكون له آثار إيجابية على الطرفين.

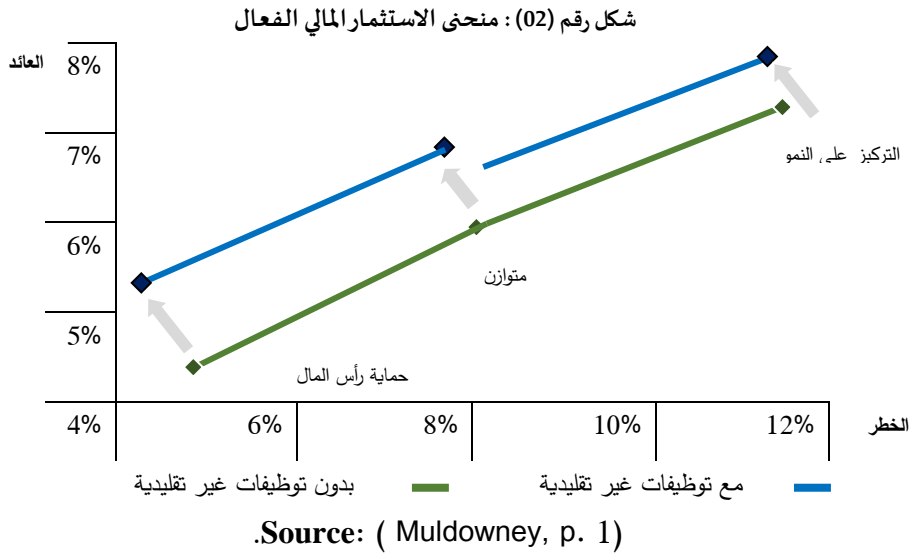
في المقابل، قد تؤدي هذه التكتلات المالية إلى ارتفاع التكلفة المرتبطة بالتنظيم والتسيير لهذه التكتلات الكبيرة (تكاليف ثابتة لتكنولوجيا المعلومات، تسيير الشبكات، ونقل التكنولوجيا)، كما أنه ليس بالضرورة أن يؤدي التنوع إلى تخفيض حجم المخاطر في هذا النوع من التكتلات المالية، ويبقى التحدي الأكبر في هذا المجال هو متابعة ومراقبة الأنشطة المالية التي تقوم بها هذه التكتلات.

### 2.3 الاستثمارات المالية غير التقليدية:

في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، نلاحظ تزايد اهتمام المستثمرين بالتحول إلى استراتيجيات استثمار غير تقليدية، فنتيجة الرغبة المتزايدة والمتسمة نحو تحقيق الأرباح وفي ظل تشبع ومحدودية العوائد المتأتية من الاستثمار في الأصول التقليدية، تم التوجه إلى استثمارات غير تقليدية تخرج عن النطاق المعتاد للأنشطة المالية للمؤسسات والمستثمرين، ورافق هذا النوع من الاستثمارات في البداية العديد من المحاذير بسبب الاعتقاد أنها استثمارات معقدة ومتطورة ومحفوفة بمخاطر عالية.

ولسنوات مثلت الأصول بعوائد ثابتة الاختيار الأفضل للمستثمرين حيث استخدموها في المقام الأول لتنويع محافظهم، ولكن وفي سياق معدلات فائدة منخفضة حيث العوائد المتوقعة على المدى الطويل تشير إلى نسبة لا تتعدى 2% (Muldowney, p. 1)، توجه المستثمرون نحو الأسهم في الأسواق المالية لتوفير مساحة أكبر لتحسين العائد، ولكن أصبح المستثمرون أكثر حساسية للتقلبات في أسواق الأسهم خصوصا عند سعيهم في تحقيق عوائد أعلى (المضاربة).

إن الأصول غير التقليدية مثل العقارات، والبنية التحتية واستراتيجيات العائد المطلق سيكون لها مكانة أساسية في المستقبل، فبالنظر إلى طبيعتها وكيف يتم تحقيق عائداتها، فإن الأصول غير التقليدية يمكن أن تكون بمثابة مكمل للأصول التقليدية وتحسين العوائد المتوقعة.



### 3-3 التكنولوجيا الجديدة:

تشكل التكنولوجيا الجديدة والثورة الرقمية تحدي جديد لصناعة التأمين في الوقت الحالي، حيث اعتمد التأمين في وقت سابق على البيانات التاريخية والإحصائية والمجمعة، وكذا البيانات السلوكية والشخصية للعملاء التي تسمح بتحديد منتجات التأمين الجديدة والخدمات، وسمحت التكنولوجيا والتقنية الجديدة من توافر معلومات وفيرة عن العملاء بما يسمح بقياس المخاطر الإكتوارية بدقة وحساب العمولات المرتبطة بها.

والتهديد بالنسبة لشركات التأمين في هذا الجانب يمكن في أن التطور الحاصل يخلق مجالاً تنافسياً قوياً وجديداً في سوق التأمين يسمح بمرور متدخلين جدد على مقربة من العملاء ومبتكرين قادرين على تغيير نمط الشراء في عملية التأمين، ويبقى التحدي هو مواكبة شركات التأمين في تنظيمها ومراقبتها للابتكار الرقمي الذي لا يعرف الحدود.

### 4. التنظيم في نشاط التأمين:

لقد ذكرنا سابقاً أن العديد من الدراسات تحدثت عن علاقة ضعيفة بين نشاط التأمين وحدوث المخاطر النظامية ومنه الأزمات المالية، وبالرغم من ذلك وبالنظر للتحديات التي تواجه هذا النشاط نتيجة التطور الاقتصادي والمالي الحاصل فإنه خضع للتنظيم مثله مثل باقي القطاعات المالية المهمة التي يتوقف عليها نجاح أي نظام اقتصادي.

#### 1-4 أهداف تنظيم قطاع التأمين:

يعد الهدف الرئيس للتنظيم في قطاع التأمين هو حماية حقوق الزبائن المكتتبين، بمعنى ضمان أن تقوم هذه الأخيرة بالوفاء بالتزاماتها تجاههم بتعويض الخسائر في حالة تحقق الحوادث (المخاطر المؤمن عليها)، وهذا الهدف يمثل من وجهة نظر أخرى "ملاءة" شركات التأمين وتوفرها على رأس مال كاف لمواجهة التزاماتها.

ولا يمكن للتنظيم في قطاع التأمين توقع جميع حالات "عدم ملاءة" شركات التأمين، ومنه فإن الهدف يكمن في تقليل عدد حدوث هذه الحالات إلى مستوى مقبول ومتحكم فيه، وتقليل كذلك الآثار السلبية الناتجة عنها بالنسبة للزبائن المكتتبين الذين غالباً لا يملكون لا الكفاءات ولا المعلومات الكافية لمتابعة ومراقبة المتانة المالية لشركات التأمين.

كما نجد أهداف ثانوية أخرى للتنظيم في قطاع التأمين نذكر منها ما يلي (Sigma, 2010, p. 33)

- المعاملة المتساوية للمكتتبين: يتوجب على التنظيم ضمان أن لا يكون أي مكتب قد تم تهميشه أو معاملته معاملة أقل من نظرائه، فالتركيز يجب أن ينصب على تصميم المنتجات التأمينية ومواءمتها وكذلك تدعيم الشفافية؛
- تدعيم الفعالية والمنافسة: يسمح فرض حد أدنى من رأس المال لمواجهة الالتزامات مبني على الخطر وكيفية إدارته من تحقيق مستوى مقبول من الفعالية في إدارة وتسيير شركات التأمين ويدعم المنافسة فيما بينها.



## 2-4 التوجهات العالمية في مجال التنظيم في قطاع التأمين:

جدير بالإشارة في هذا الجانب إلى وجود بعض الهيئات العالمية التي تسعى لتحقيق التنسيق بين الدول في مجال التنظيم في قطاع التأمين، ومن بين هذه الهيئات نذكر مجلس الاستقرار المالي\* (FSB). وصندوق النقد الدولي (FMI).

1-2-4 في أوروبا: يعتبر معيار الملاءة 2 في صلب عملية التنظيم في قطاع التأمين في أوروبا، وسمحت الأزمة المالية لسنة 2008 بمراجعة هذا المعيار والاهتمام أكثر بالإطار الكلي للتنظيم الاحترازي في القطاع، كما سمح إنشاء الاتحاد الأوروبي للمجلس الأوروبي للخطر النظامي (CERS) بتدعيم عملية الإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين واعتماد أنظمة إنذار مبكرة عن المخاطر والتحديات المحتملة التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على الاستقرار المالي.

2-2-4 في الولايات المتحدة الأمريكية: في سنة 1945، أقر الكونغرس الأمريكي قانون McCarran-Ferguson الذي ينص على أنه ينبغي على الولايات الأمريكية تنظيم نشاط التأمين، وظلت لوائح التأمين في أيدي الولايات حتى تم نقل بعض السلطات إلى الحكومة الفيدرالية في أعقاب اعتماد مشروع قانون Dodd-Frank سنة 2010.

إن المبرر الرئيسي لتنظيم التأمين في و.م. أ. هو حماية المستهلكين، ويمكننا رصد حول هذا الهدف الرئيسي خمس وظائف أساسية: إصدار ترخيص لشركات التأمين، إصدار ترخيص للمنتجين (الوكلاء والوسطاء)، تنظيم المنتجات، مراقبة ممارسات الأعمال، والتنظيم المالي (Sandberg, 2014, p. 3 & Herget)

فيما يخص التنظيم المالي، تقوم كل ولاية أمريكية بسن القوانين وتصدر هيئات التأمين لوائح لتنظيم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والفائض الناتج، كما أنها تحدد قواعد حساب رأس المال المرجحة بالمخاطر، وهي آلية للكشف عن الشركات ذات رأس المال الضعيف، ورغم أن الولايات الأمريكية حاولت توحيد هذه المبادئ والقواعد، فإنها لا تزال تختلف من ولاية إلى أخرى في محتواها وتاريخ بدء نفاذها.

وتقوم الولايات بصفة دورية بمراجعة شركات التأمين التي يتم تأسيسها على أراضيها، عادة مرة كل ثلاث أو خمس سنوات، وإذا كشفت هذه الفحوصات عن تدهور في الوضع المالي، سواء الحالي أو الوشيك، يمكن لهيئة التأمين الحكومية أن تضع الشركة تحت إشرافها، وإذا أصبحت معسرة أو تحتاج إلى تصفية تحتفظ الحكومة بصندوق ضمان لتغطية خسائر حامل الوثيقة.

3-2-4 في آسيا: تحاول سلطات الرقابة والإشراف على قطاع التأمين في آسيا تعزيز الإشراف الاحترازي على شركات التأمين، وتحديد ما تعلق بالملاءة المالية، فالتوجه الحالي يركز على الانتقال من معايير الملاءة من النوع الأول إلى أنظمة الأموال الذاتية المرتكز على الخطر، ومن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار نذكر (Sigma, 2010, p. 33):

- في استراليا، الهيئة الأسترالية للتنظيم الاحترازي\*\* (APRA). تقوم بإعادة اختبار المعايير الحالية المتعلقة بالأموال الذاتية لشركات التأمين بهدف جعلها أكثر حساسية للخطر؛
- في الصين، اللجنة الصينية لتنظيم التأمين\*\*\* (CIRC). أقرت مشروع تنظيمي يطلب من شركات تأمين الأضرار إجراء اختبار ديناميكي للملاءة؛
- في اليابان، وكالة الخدمات المالية\*\*\*\* (FSA). أقرت إجراءات تنظيمية جديدة، حيث يطلب من شركات التأمين مضاعفة تقديراتهم المتعلقة بالخسائر المحتملة على الأصول المالية المكتتبه والقيام بالتسجيل المحاسبي لجزء من احتياطاتهم الرياضية كأموال ذاتية.

\* FSB: Financial Stability Board.

\*\* APRA: Australian Prudential Regulatory Authority.

\*\*\* CIRC: China Insurance Regulatory Commission.

\*\*\*\* FSA: Financial Services Agency.

## 3-4 أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

إن الملاءة المالية لشركات التأمين تهم كل من هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، وينبع الاهتمام من كلا الجانبين من حقيقة مؤداها أن أغلب أموال شركة التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة لا تستطيع أن تحكم على المركز المالي للشركة التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وبناء على ذلك تقوم هيئات الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق من الخسائر التي تترتب على تعرض شركة التأمين للعسر المالي، ويعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية (عبد الحميد و آخرون، 1993، الصفحات 45-46) - المؤمن لهم؛ من خلال قدرة الشركة على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده؛ - المستثمرون: أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقق الزيادة في هذه القيمة؛ - الموظفون والإدارة العليا في الشركة: متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم هذه الفئة من خلال ضمان استمرار العمل في الشركة مع الحصول على الرواتب هذا بالنسبة للموظفين، وسمعة الشركة وفرص عملها في المستقبل بالنسبة للإدارة العليا، وهذان العاملان يمكن أن يتأثرا إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية؛ - شركات التأمين الأخرى: يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فقبل الإفلاس مباشرة تحاول الشركة إغراء المؤمنين ببيع وثائق التأمين بمستوى أقل من الأسعار، أما بعد الإفلاس فإن الوثائق التي كانت لديها يتم توزيعها على الشركات التي مازالت قائمة؛ - هيئات الإشراف والرقابة: التي تأخذ على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق، وما قد ينتج عنه من جراء عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

## 4-4 نظام الملاءة 02 الأوروبي:

تعرف الملاءة 02 على أنها مجموعة القواعد التي تصدرها السلطات الأوروبية والمتعلقة بجميع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين، والتي تحدد المتطلبات الجديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي قد تواجه تلك الشركات (Sauser, 2010, p. 6). ونركز في بحثنا هذا على هذا النظام الأوروبي بالنظر لأهميته ومكانته في قطاع التأمين العالمي.

1-4-4 أهداف نظام الملاءة 02: إن نظام الملاءة 02 يهدف إلى تحقيق ما يلي (Aurélien, 2011, pp. 13-14):

- الحد من وقوع شركات التأمين في الإفلاس وذلك من خلال التقييم الجيد للملاءة المالية؛
- تحسين نوعية المنتجات التأمينية التي تقدم إلى حملة الوثائق وكذا حمايتهم بتعزيز ملاءة شركات التأمين؛
- تزويد السلطات الرقابية بالمعلومات الكافية بكل صحة وشفافية من أجل تسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين؛
- تنسيق التشريعات في بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين شروط المنافسة على المستوى المحلي والدولي؛
- تعزيز تكامل واشتراك السوق الأوروبية في مجال التأمين.

2-4-3 الركائز الأساسية لنظام الملاءة 02: يرتكز نظام الملاءة 02 على ثلاث ركائز (3 piliers) أساسية مستمدة من مثيلاتها في القطاع البنكي (بازل 02)، ولكل ركيزة أهداف مختلفة ومكملة لبعضها البعض:

أ- الركيزة الأولى (المتطلبات الكمية): تعمل هذه الركيزة على تحديد المتطلبات الكمية الواجب على شركات التأمين احترامها (هامش الملاءة، المخصصات التقنية، تقييم الأصول، والأموال الخاصة).

■ هامش الملاءة: يعتبر الجانب الأساسي في الركيزة الأولى من الملاءة 02، حيث يركز على تحديد المعايير الكمية لحساب احتياجات ملاءة شركات التأمين، ووفق الملاءة 02 توجد عتبتين تحددان هامش الملاءة SCR وMCR.

↳ رأس المال المطلوب للملاءة SCR: يمثل متطلبات رأس المال، وبعبارة أخرى فإنه يتوافق مع رأس المال الاقتصادي

المطلوب من قبل شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين، كما يجب أن يضمن هذا المبلغ أكبر قدر من الحماية لحاملي وثائق التأمين مع احتمال حدوث إفلاس يقدر بـ 0.5% خلال السنة في متوسط حالة واحدة كل 200 سنة (Burr, 2015, p. 21).

↩ رأس المال الأدنى المطلوب MCR: هو مبلغ أقل من مبلغ هامش الملاءة، وتختلف طرق الحساب حسب نوعية التأمين سواء كان على الحياة أو الأضرار.

■ **المخصصات التقنية:** إن قيمة المخصصات التقنية تعادل المبلغ الحالي الذي ينبغي دفعه من قبل شركة التأمين أو/ وإعادة التأمين فوراً قيامها بإعادة تأمين التزاماتها لدى شركة تأمين أخرى، ويجب احتساب المخصصات التقنية بطريقة حذرة وموضوعية تتماشى مع السوق، حيث قيمتها تساوي مجموع التقدير الجيد وهامش الخطر (Comppin, 2010, p. 10)

ب- **الركيزة الثانية (المتطلبات النوعية):** تعتبر الركيزة الثانية بمثابة الأساس لعمليات الرقابة التي يقوم بها المراقبون، حيث تعرض هذه الركيزة مجموع الإجراءات المتعلقة بعملية المراجعة والرقابة مع تعزيز الرقابة على إدارة المخاطر، وعملية الإشراف والصلاحيات المتعلقة بها.

ج- **الركيزة الثالثة (نشر المعلومات والانضباط في السوق):** تهدف الركيزة الثالثة إلى نشر المعلومات المتضمنة المعلومات العامة الموجهة لحاملي وثائق التأمين، والمعلومات الاحترازية الموجودة على مستوى الركيزة الأولى والثانية.

ويمكن القول أن دخول نظام الملاءة 02 حيز التنفيذ يتطلب تنسيق أنظمة الملاءة المالية لصناعة التأمين في دول الاتحاد الأوروبي، وزيادة استقرار الوضع المالي ككل وكل هذا حتى تتمكن شركات التأمين من مواجهة التزاماتها اتجاه دائئها دون تأثير ذلك على استمراريتهما وخروجها من السوق (احتمال الإفلاس أقل 0.5%).

#### 4-5 تأثير تطبيق نظام الملاءة 2 في دول الاتحاد الأوروبي:

شرع في تطبيق نظام الملاءة 2 في دول الاتحاد الأوروبي منذ 01 جانفي 2016، وقد أدى دخول هذا النظام حيز التطبيق إلى حدوث اختلالات وصدمات لدى بعض شركات التأمين في دول الاتحاد، الأمر الذي أدى بالمفوضية الأوروبية إلى وضع سلسلة من الآليات للتخفيف آثار الجانية والسلبية للنظام، وتشمل هذه التدابير ما يلي (Boyer-Chammard, 2018):

- شروط انتقالية لتسهيل الانتقال من Solvency 1 إلى Solvency 2 ؛
- تدابير استباقية تسمح وفق شروط وبشكل دائم باحتساب الأموال الذاتية أو SCR؛
- أنظمة محددة تسمح إما باحتساب عناصر الأموال الذاتية الإضافية، أو بإعادة تحديد طرق الحساب في SCR؛
- إمكانية قيام سلطة إشرافية بتعليق متطلبات الملاءة 2 في دولة بأكملها في حالة حدوث أزمة كبيرة (كارثة طبيعية، تخلف عن السداد السيادي، ... إلخ).

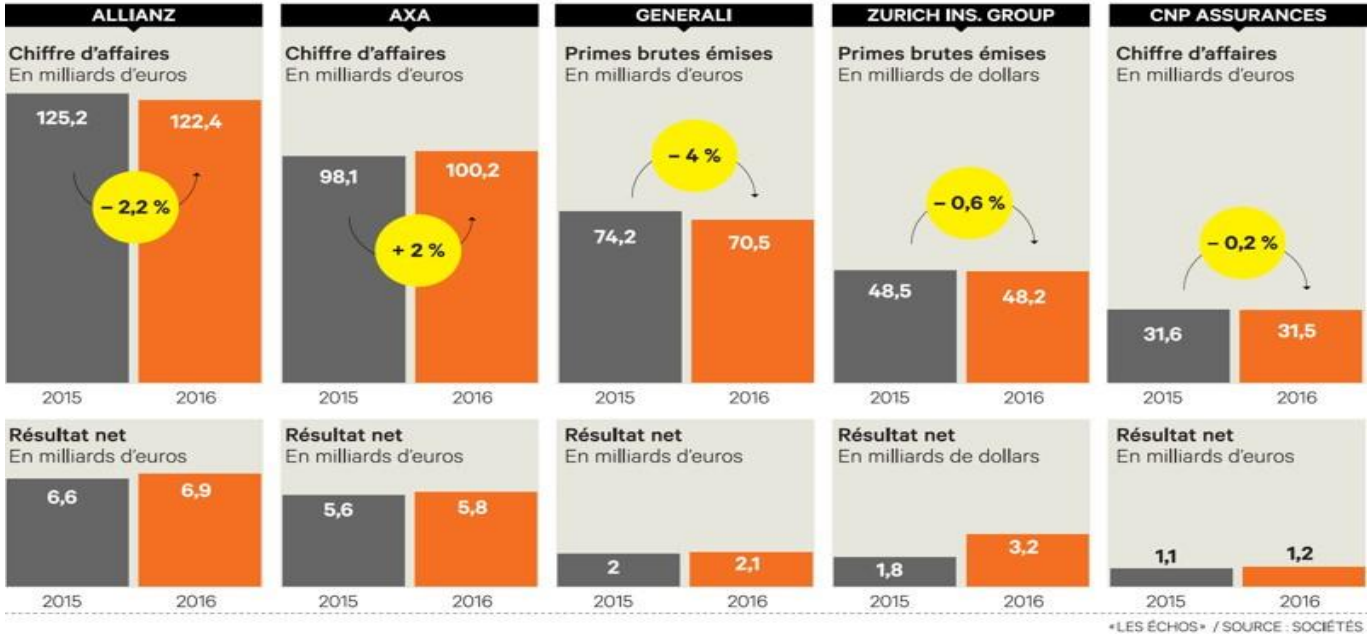
من الناحية الكمية، تحتاج طرق الحساب المعتمدة في تحديد الملاءة المالية إلى إجراءات تكميلية، وهذا بهدف ضمان عملية المتابعة وإثبات ملاءمتها، فنظام الملاءة 2 منح لشركات التأمين وإعادة التأمين مساحة واسعة من الحرية في اعتماد نماذج خاصة ومطورة لقياس المخاطر، ولكن يجب أن يرافق ذلك تقوية إطار الحوكمة، كما تم تسجيل الحاجة إلى تقوية نماذج حساب الضرائب المؤجلة (2017, p. 13, solvabilité II: quel bilan ? quelles perspectives?).

أما من الناحية النوعية، فهناك تقييم إيجابي في جانب الحوكمة وتسيير وظائف شركات التأمين، بالرغم من ذلك هناك حاجة لبعض التعديلات خصوصا فيما يتعلق بمبدأ النسبية والحوكمة في بعض الحالات الخاصة (العطل، تعدد المناصب، الاستيداع... إلخ).

بلغت الأرقام، تمكنت شركات التأمين من الحفاظ على هامش ملاءة في مستويات عالية في أول سنة تطبيق لنظام الملاءة 2 أي سنة 2016 (197٪ بالنسبة لـ AXA، و177٪ لـ Assurances CNP، و218٪ لـ Allianz، و189٪ لـ Aviva)، كما تشير الأرقام إلى المؤشرات الجيدة والمنحى التصاعدي لهوامش الملاءة المالية، وقد تمكنت شركات التأمين بشكل جيد من توليد رأس المال على أنشطتها التشغيلية (Thévenin, 2017).

شكل رقم (03) : الأرقام الرئيسية لكبرى شركات التأمين الأوروبية

## Les chiffres clefs des grands assureurs européens



Source : (Thévenin , 2017 )

## 5- الملاءة المالية والاستقرار المالي في قطاع التأمين بالجزائر:

تبنت السلطات النقدية الجزائرية مجموعة من القواعد الاحترازية المتعلقة بالالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وكذا حدود قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويعتبر هامش الملاءة المالية من أهم القواعد الاحترازية المطبقة على شركات التأمين في الجزائر، كما يتم إيلاء أهمية كبيرة لعملية الرقابة والإشراف.

## 1-5 هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الجزائر:

إن الإشراف على نشاط التأمين في الجزائر لا يتم من خلال هيئة واحدة، بل نجد تعدد الهيئات والأطراف المشاركة في عملية الرقابة، وسنتطرق إليها من خلال ما يلي:

1-1-5 لجنة الإشراف على التأمينات \* CSA : تعد هذه الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين، ولقد استحدثت بموجب القانون 04-06، وتعتبر اللجنة هي الجهة المديرة للهيئة المكلفة بالتأمينات لدى وزارة المالية، والهدف من وراء إنشائها هو حماية مصالح المؤمن لهم والسهر على مدى شرعية عمليات التأمين، وترقية وتطوير سوق التأمين الوطنية، وتمثل مهام لجنة الإشراف على التأمينات فيما يلي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين (المرسوم التنفيذي رقم 08-113، 2008) ، وذلك عن طريق محاضر وتقارير الرقابة التي تصلها من مديرية التأمين؛

- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات تجاه المؤمن لهم، ولا تزال قادرة على الوفاء عن طريق التقرير الخاص بالنشاط وجدول الحسابات والإحصائيات والميزانية التي يجب أن ترسلها شركات التأمين إلى لجنة الإشراف كل سنة؛

- يلتزم محافظو الحسابات بإعلام لجنة الإشراف في حالة النقائص المحتملة التي تسجل على مستوى شركات التأمين و/أو إعادة التأمين أثناء ممارستهم لعهدتهم (المادة 212 من الأمر 95-07، 1995)؛

\* CSA: Commission de Supervision des Assurances

- التحقق من أن المعلومات حول مصادر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين، وذلك من خلال التبريرات المقدمة حول مصدر رأس مال الشركة ومن خلال طلب المعلومات الذي ترسله لجنة الإشراف إلى اللجنة المصرفية (المادة 110 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003).

2-1-5 مديرية التأمينات: تم إنشاؤها في فيفري 1995، وطبقا للمادة 209 من الأمر 07-95، فإن مديرية التأمينات هي بمثابة الهيكل المكلف بضمان رقابة الدولة على قطاع التأمين، وتعد من ضمن المديريات الفرعية للمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وتتكون مديرية التأمينات في حد ذاتها من ثلاث مديريات فرعية لكل منها مهام خاصة بها، ونذكر ثلاث مهام رئيسية تخول لمديرية تأمينات وهي (حرباوي، 2012، الصفحات 119-120):

- التحقق من إمكانية وفاء شركات التأمين بتعهداتها إزاء المؤمن لهم؛

- احترام القوانين المعمول بها؛

- دراسة ملفات الاعتماد.

3-1-5 مفتشو التأمين: يتبعون سلك الإدارة المكلفة بالمالية تشرف عليهم المفتشية العامة للمالية (المادة 01 من المرسوم التنفيذي 334-90، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال التابعين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية، 1990)، وأكلت لهم مهمة ممارسة الرقابة على شركات التأمين (المادة 212 من الأمر 07-95)، ويشمل هذا السلك:

أ. المفتشون: تتمثل مهام رتبة مفتش في التحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق من كل العمليات التي تمارسها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وكذا الوسطاء (المادة 17 من المرسوم التنفيذي 465-96، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 334-90، 1996)؛  
ب. المفتشون الرئيسيون: يقومون بتنسيق أعمال الأعوان الموضوعين تحت سلطتهم، والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية على ميدان نشاطهم والتحري في قضايا التنزاع (المادة 18 من المرسوم التنفيذي 334-90، 1990)؛

ج. المفتشون المركزيون: يقومون بالمشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية بميدان نشاطهم والسهر على احترام التنظيم المعمول به (المادة 19 من المرسوم التنفيذي 334-90، 1990)

4-1-5 المفتشين العاميين: تتمثل مهامهم في متابعة أعمال الرقابة وتنسيقها والإشراف عليها واقتراح أي تدبير من شأنه أن يحسن من تنظيم المصالح وتسييرها؛

5-1-5 محافظ مر اقب رئيسي للتأمينات: يعد هذا المنصب من المناصب العليا في سلك التفتيش، ويشترط في الشخص الذي يشغل هذا المنصب حصوله على شهادة ما بعد التدرج في التأمينات أو أحد الشعب القانونية، ولا بد أن يكون قد شغل رتبة مفتش مركزي لمدة 05 سنوات على الأقل (المادة 69 مكرر من المرسوم التنفيذي 334-90، 1990).

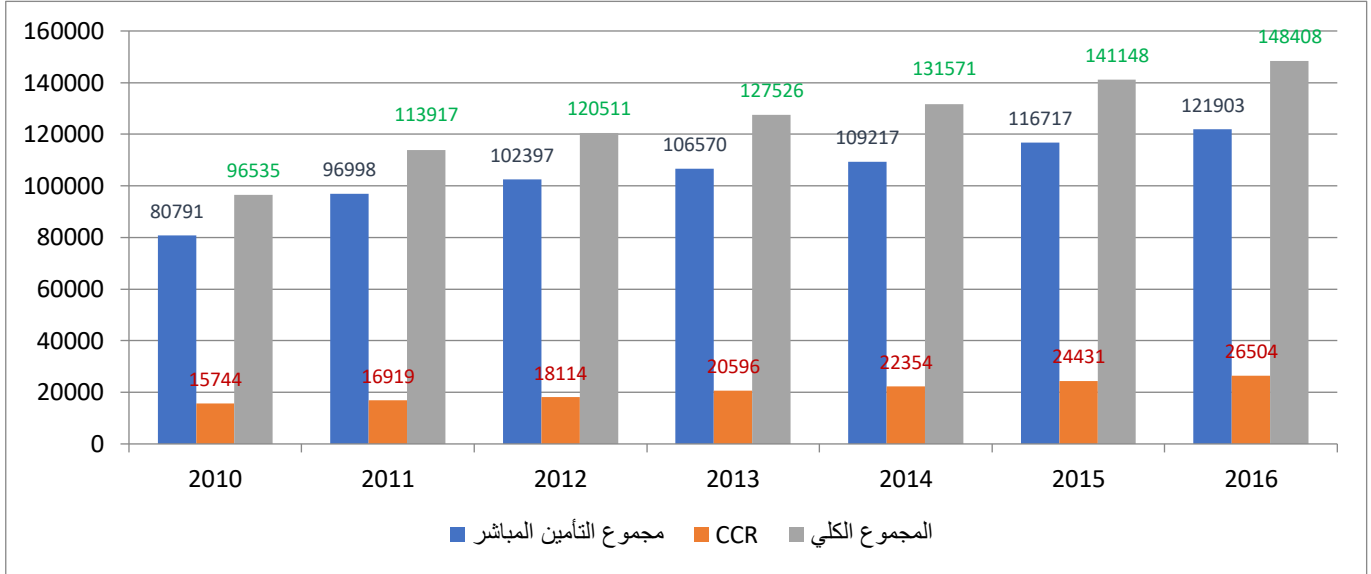
وتتمثل مهامه في توزيع المهام بين مفتشي التأمينات، وتقدير صحة الاستنتاجات الملاحظة لإعداد محضر يحول إلى مديرية التأمينات، ومنها للجنة الإشراف لاتخاذ القرارات اللازمة (المادة 52 من المرسوم التنفيذي 334-90، 1990).

2-5 هامش الملاءة في شركات التأمين الجزئية:

التزمت شركات التأمين في الجزائر بالحد الأدنى المطلوب لهامش الملاءة المالية، أين سجل هامش الملاءة الإجمالي لشركات التأمين الجزائرية سنة 2010 قيمة 96,53 مليار دج سنة 2010 لينتقل المبلغ إلى 148,40 مليار دج سنة 2016، وتعود هذه المستويات المرتفعة إلى رفع معظم شركات التأمين الناشطة في السوق لرأسمالها تماشيا ومتطلبات المرسوم التنفيذي رقم 09-2013.

شكل رقم (04) : هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين بالجزائر للفترة 2010-2016

الوحدة: مليون دج



Source : (Directions des assurances, ministère des finances)

تركز سلطات الرقابة والإشراف في الجزائر على غرار باقي دول العالم بشكل كبير على هامش الملاءة ونسبتها في مراقبة واختبار مدى الصلابة المالية لشركات التأمين وقدرتها على مواجهة الالتزامات تجاه المؤمن لهم، ومن الناحية النظرية تعتبر الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن أي شركة تأمين تتمتع بملاءة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان أو على الأقل في معظم الظروف (حسن، 2011، صفحة 368).

ساهم المشرع الجزائري من خلال سلطاته الرقابية التنظيمية في فرض مجموعة من الأوامر والقوانين المساعدة على الحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية وبالتالي الحفاظ على سلامة قطاع التأمين ككل، ويتجسد ذلك من خلال إعطاء قدر من الأهمية لها وتحديد معدلات المخاطر المقبولة عند مستويات معينة وارتفاعها على ذلك المستوى دليل على ضعف المركز المالي للشركة أي الملاءة المالية لها، كما أكدت هذه الهيئات أن تزايد معدلات التعرض للمخاطر عن مستوياتها المحددة قد يصل بالشركة إلى حالة الإفلاس إذا ما لم يتم إدارتها بأكفأ الأساليب.

جدول رقم (03): نسبة هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين بالجزائر في 2016/12/31

الوحدة: مليون دج

شركة التأمين	هامش الملاءة	بالنسبة للمخصصات التقنية %	عدد مرات الحد القانوني 15%	بالنسبة للأقساط %	عدد مرات الحد القانوني 20%
مجموع التأمين المباشر	121903	98%	7	94%	5
CCR	26504	89%	6	97%	5
المجموع الكلي	148408	96%	6	95%	5

Source : (Directions des assurances, ministère des finances)

كما نلاحظ بوضوح أن شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري تحقق نسبة هامش ملاءة تتجاوز الحدود الإلزامية، وهي تحترم قواعد هامش الملاءة الإلزامي للمخصصات التقنية وبالنسبة للأقساط والذي لا يجب أن يتجاوز 15% و 20% على التوالي،

وتحدد سلطات الإشراف والرقابة مهلة 06 أشهر لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين لتسوية وضعيتها عند انخفاض مستوى الهامش لديها، وهذا عن طريق الرفع من رأس مالها الاجتماعي و/أو إيداع كفالة لدى الخزينة العمومية.

3-5 المخاطر النظامية في قطاع التأمين بالجزائر:

يبدو مصطلح المخاطر النظامية في قطاع التأمين بالجزائر غير مطروح من الناحية العلمية والعملية بشكل بارز، ويصعب تحديد معالم هذه النوع من المخاطر بكل ما يحمله من مضامين نظرية وتطبيقية كما سبق التطرق إليها في هذه الورقة البحثية، خصوصاً عند الاسترشاد بحالة اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة، وبالرغم من ذلك سنحاول التعرض لهذا الموضوع وفق المعطيات المتوفرة عن قطاع التأمين في الجزائر في إطار ما يمكن اعتباره خطر نظامي.

يعاني قطاع التأمين في الجزائر من هيمنة واضحة لفرع تأمينات الأضرار على الحصة الأكبر بنسبة تتجاوز 90% (الحصة المتبقية لتأمينات الأشخاص)، ونفس فرع التأمين يهيمن عليه تأمين السيارات بنسبة قاربت 60% سنة 2016، وقطاع السيارات يواجه في الوقت الحالي تحديين أساسيين متعلقين بارتفاع نسبة الحوادث وما يترتب عنها من تعويضات من جهة، وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية بالنسبة لهذا القطاع وأفاقه بعد توقيف عملية الاستيراد نتيجة انخفاض عائدات البترول من جهة أخرى.

ويوضح لنا الجدول أدناه ارتفاع محسوس لحجم التعويضات إلى غاية سنة 2015 وبدرجة تتجاوز نسبة ارتفاع المسجلة بالنسبة لرقم الأعمال، والخطر يكمن في أن هذه الوضعية قد تضع لشركات التأمين في مصاعب جمة، وفي كثير من الحالات تتدخل السلطات الرقابية لتصفية ملف التعويضات للحوادث المادية للسيارات تحديداً، وهي العملية التي شرع فيها سنة 2014 حيث اعتمدت لجنة لجنة الإشراف على طريقة جزافية تركز على التكلفة المتوسطة لحوادث السيارات لسنوات 2010، 2011، 2012، وتطبق على الملفات التي يتجاوز مبلغها 10001 دج وأقل من 300000 دج، وحدد أجل 10 أشهر لانجاز هذه العملية (من سبتمبر 2015 إلى جويلية 2016).

جدول رقم (04): نسبة نمو رقم الأعمال والتعويضات في قطاع التأمين بالجزائر للفترة 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
% 01,3	% 02	% 10	% 14	% 15	% 06	% 06	رع
%02 -	% 15	% 14	% 07	% 17	% 21	% 01 -	التعويضات

Source : (Directions des assurances, ministère des finances)

ويعاني قطاع التأمين في الجزائر من ارتباطه الكبير بهيكله الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحرقات، فتمتحن مؤشرات بانتعاش أسعار البترول وتراجع مؤشرات بانخفاض نفس الأسعار وهو حال معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي الوضعية التي تعكس الحصة الضئيلة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام في مقابل الانخراط الضعيف للقطاع الفلاحي في نشاط التأمين، فهذا التركيز الكبير يجعل قطاع التأمين في وضعية اختلال كبير يرهن أدائه (حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الخام PIB سنة 2016 لم تتجاوز 06%).

وبالقياس على التحديات التي تواجه نشاط التأمين على الصعيد الدولي السابق ذكرها في هذه الورقة البحثية في الجانب النظري وإسقاطها على الحالة الجزائرية، فإنه يمكننا القول أن قطاع التأمين الوطني غير مهدد بالتكتلات المالية الكبيرة مع تأثير هامشي على مستوى المنافسة من طرف شركات التأمين الأجنبية وهذا لصغر حجم السوق، كما أن الاستثمارات غير التقليدية غير واردة في خارطة استثمارات الشركات الناشطة وطنياً وهذا بسبب التأطير القانوني لهذه العملية التي تفرض استثمار ما نسبته 50% على الأقل في قيم الدولة، ويمكننا اعتبار هذه التأطير كتقييد إداري يحد من قدرة القطاع على تحقيق عوائد وربحية أكبر بناء على استغلال الفرص الحقيقية للاستثمار المالي، أما بالنسبة للتحدي التكنولوجي والتطور الرقمي فهو بالفعل يمثل تحدي حقيقي لقطاع التأمين في الجزائر ولكن ليس بالدرجة التي تشكل خطراً أو تهديداً نظامياً على القطاع باعتبار المستوى العام للتطور الرقمي والتكنولوجي المتواضع في الاقتصاد الجزائري والقطاع المالي عموماً.

## 6- مقارنة نظام الملاءة للتأمين في الجزائر وفق معايير الملاءة 02:

تبنت السلطات النقدية الجزائرية من خلال المراسيم التنفيذية لسنة 2013 المتعلقة بالالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وكذا حدود قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث سنقوم في هذا المحور أولاً بإجراء تقييم للقواعد الاحترازية المطبقة على شركات التأمين الجزائرية، ثم نقوم بمقارنة هذا النظام مع نظام الملاءة المالية في الدول الأوروبية، وهذا لمعرفة نقائص نظام الملاءة في الجزائر.

## 1-6 متطلبات الركيزة الأولى (المتطلبات الكمية):

صدرت أولى قواعد الملاءة للاتحاد الأوروبي في تعليمتين سنة 1973 و1979، وفي سنة 2002 تم تبني نظام الملاءة 01، على أن يتم العمل به في سنة 2004، وبعد ذلك دفعت بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح نظام الملاءة 02 في سنة 2007 على أن يتم تطبيقه في سنة 2016، أما فيما يخص نظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية فقد تم العمل به في سنة 1995 مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 95-343 مع إجراء تغييرات جزئية خاصة في مجال تحديد الحد الأدنى لرأس المال، إلى أن صدر المرسوم التنفيذي لسنة 2013.

يعتمد نظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية على الجانب الكمي من خلال فرض التزامات تمثلت في الحد الأدنى للرأس المال، المخصصات التقنية هامش الملاءة الإلزامي وكذا كيفية تمثيلها وفقاً للقوانين المنصوص عليها، وبهذا فقد أهمل المتطلبات النوعية للركيزة الثانية النوعية لنظام الملاءة 02.

## 2-6 متطلبات الركيزة الثانية (المتطلبات النوعية):

متطلبات الركيزة الثانية (النوعية) تمارس الرقابة على شركات التأمين الجزائرية من طرف "لجنة الأشراف على التأمينات" وهذا في حالة عدم احترام قواعد الاحترازية المنصوص عليها في التشريع الجزائري، حيث حدد القانون الجزائري نسب هامش الملاءة بأن لا تكون أقل من 15% من الديون التقنية، ولا يجب أن يكون في أية فترة من فترات السنة المالية أقل 20% من الأقساط الصادرة الصافية في الرسوم والإلغاءات، وضمن نظام الملاءة الجزائري هناك مستوى واحد للتدخل "لجنة الإشراف على التأمينات" ومن خلال تقديم وثيقة مرمزة (un état) بالرقم 09، تبين فيها هامش ملاءتها، إذا كان هامش ملاءتها أقل من 20% مكن مجموع الأقساط الصافية من الرسوم والإلغاءات كما هو منصوص عليه سابقاً، وجب على شركة التأمين تصحيح وضعيتها وذلك من خلال:

- تحرير رأس مالها أو الرفع من رأس مالها؛

- دفع كفالة للخزينة العمومية في حدود نسبة العجز.

على أن يتم ذلك في أجل أقصاه ستة أشهر ابتداء من تاريخ توقيع محضر معاينته للعجز.

أما بالنسبة لنظام الملاءة 02 فهناك مستويين للتدخل هيئة الإشراف والرقابة وذلك بناء على: رأس مال الملاءة المطلوب SCR، والأدنى MCR بحيث يكون هناك 0.5% احتمال حدوث إفلاس خلال السنة، بحيث تكون قيمة SCR 99.5% مع احتمال حدوث إفلاس بقدر 0.5%.

أما قيمة MCR فتكون بنسبة أصغر من SCR أي ما بين نسبي 80% و90% مع احتمال حدوث إفلاس يقدر بـ 15% ومن هنا فعم احترام شركات التأمين الأوروبية لهذه النسب قد يعرضها إلى حد سحب الاعتماد من الشركة.

## 3-6 متطلبات الركيزة الثالثة (الإفصاح العام ونشر المعلومة):

تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري يلزم شركات التأمين العاملة في السوق الجزائرية على إرسال وبشكل سنوي مجموعة من الوثائق والتقارير إلى لجنة الإشراف على التأمينات التابعة لوزارة المالية، بالإضافة إلى إرسال بيانات متعلقة بهامش الملاءة والتوظيفات وهذا في كل فصل من السنة، في حين أن المشرع الجزائري يلزمها أيضاً بنشر ميزانياتها وحسابات نتائجها في يوميتين وطنيتين إحداهما باللغة العربية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها معلومات موجهة للجمهور العام بل هي عبارة عن معلومات موجهة للجهات الرقابية فقط، وذلك لأن مختلف الشركات لا تقوم بوضع تقريرها السنوي على المواقع الرسمية للشركة، مما يؤدي إلى



صعوبة في الحصول على المعلومات الخاصة بشركات التأمين الجزائرية، وإن تم الحصول لا تعكس الوضعية الحقيقية للشركة، كما أن وصول المعلومات حول الوضعية المالية لشركات التأمين لا يكون في الوقت المناسب، أما في ظل توجيهات الملاءة 02 فتعتبر متطلبات الإفصاح العام ونشر المعلومة ذات أهمية كبيرة. حيث تحدد الركيزة الثالثة الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير المالية.

#### 7. خاتمة:

سمحت لنا هذه الورقة البحثية بالخوض في موضوع الملاءة المالية والاستقرار المالي في شركات التأمين، وقد تبين لنا أن نشاط التأمين وبالرغم من مواجهته للعديد من المخاطر الاقتصادية والمالية إلا أنه لا يمثل مصدرا للمخاطر النظامية أو مهددا للاستقرار المالي بشكل قوي، بل في بعض الحالات يستطيع قطاع التأمين - ولكن ليس على نطاق واسع أو بشكل مطلق - امتصاص الصدمات. ولا يمكن في المقابل إغفال حجم المخاطر والتحويلات التي يشهدها القطاع الاقتصادي والمالي بشكل عام أو قطاع التأمين بشكل خاص، مما يستوجب على شركات التأمين استيعابها والتعامل معها بيقظة وحيطة من جهة، ومما يضاعف الجهود من جهة أخرى على هيئات الرقابة والإشراف والتنظيم لتدعيم قدرة هذه الشركات على المواجهة والاستمرار، ولعل التركيز ينصب بشكل أساسي على الملاءة المالية لما تمثله من قدرة واقعية وحقيقية على مواجهة الالتزامات تجاه المؤمنين لهم (جدير بالتذكير مضمون التنظيم الاحترازي الذي تم تناوله من خلال هذه الورقة البحثية في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، والتي تركز جميعها على احتساب الملاءة المالية لشركات التأمين كمؤشر رئيسي لقياس الأداء واختبار الصلابة المالية).

وفي هذا الإطار يمكننا ذكر أهم العناصر والجوانب التي يجب الاهتمام بها لتدعيم الملاءة المالية الجالبة للاستقرار المالي في شركات التأمين:

- ضمان التنسيق والاتساق في عملية الرقابة على التكتلات المالية.
- تنسيق العمل مع البنوك لجمع المزيد من البيانات الشاملة عن عمليات التأمين والصيرفة المشتركة.
- وضع إجراءات لتسيير أزمات التأمين ذات البعد الكلي.
- تحقيق استقرار البيئة القانونية للتأمين.

#### 8. قائمة المراجع:

1. Frey, A & Kurt, K. (2010). Retrieved 7 2018, 19, from The (re) insurance industry does not pose a systemic risk: [http://institute.swissre.com/research/risk\\_dialogue/magazine/regulating\\_systemic\\_risk/The\\_reinsurance\\_industry\\_does\\_not\\_pose\\_a\\_systemic\\_risk.html](http://institute.swissre.com/research/risk_dialogue/magazine/regulating_systemic_risk/The_reinsurance_industry_does_not_pose_a_systemic_risk.html)
2. Aurélien, L. (2011). L'impact du pilier 2 de solvabilité 02 "Gouvernance des risque" sur les fonction Audit Interne, contrôle interne et risk management ., *mémoire présenté pour l'obtention du diplôme master* ., institut d'Administration des Entreprise d'Aix-en Provence.
3. Burr, I. (2015). Impact d'un dispositif de Réassurance non-proportionnelle sur le risque de réserve . *Mémoire présenté devant l'UFR de Mathématique et Informatique pour l'obtention du diplôme universitaire d'actuaire de stras et l'admission* . Institut des Actuaire.
4. Muldowney, P) .s.d. (. *arguments en faveur des placements non traditionnels* ., papier de travail, groupe financier, CONNOR, CLARCK LUNN.
5. Scialom, L. (1997). les conglomerats financiers: un défi prudentiel ., *revue d'économie financière*. (39)
6. Sollier, S. (2012). *Risque systémique: les assureurs ne veulent pas être comparés aux banquiers 2012* . Retrieved 7 13, 2018, from La Tribune: [www.latribune.fr/entreprises-finance/banques-finance/industrie-financiere/20120801trib000712054/risque-systemique-les-assureurs-systemique-les-assureurs-ne-veulent-pas-etre-comparés-aux-banquiers-.html](http://www.latribune.fr/entreprises-finance/banques-finance/industrie-financiere/20120801trib000712054/risque-systemique-les-assureurs-systemique-les-assureurs-ne-veulent-pas-etre-comparés-aux-banquiers-.html)

7. Thévenin , L .(20 3 ,2017) .Consulté le 8 18, 2018, sur Les assureurs européens se concentrent sur leurs marges: [https://www.lesechos.fr/20/03/2017/LesEchos/22407-113-ECH\\_les-assureurs-europeens-se-concentrent-sur-leurs-marges.htm](https://www.lesechos.fr/20/03/2017/LesEchos/22407-113-ECH_les-assureurs-europeens-se-concentrent-sur-leurs-marges.htm)
8. *Atlas Magazine* .(7 11 ,2018) .Récupéré sur Le risque systémique dans le domaine de la banque, de l'assurance et de la réassurance: [www.atlas-mag.net/article/risque-systemique-en-reassurance](http://www.atlas-mag.net/article/risque-systemique-en-reassurance)
9. Boyer-Chammard, R .(2 1 ,2018) .Consulté le 8 17, 2018, sur Solvabilité II: l'impact des mesures transitoires et dérogatoires: [www.galea-associes.eu/2018/01/solvabilite-ii-limpact-mesures-transitoires-derogatoires/](http://www.galea-associes.eu/2018/01/solvabilite-ii-limpact-mesures-transitoires-derogatoires/)
10. Commission bancaire n° 5 .(1991) .*Les conglomérats financiers un défi posé au aux autorités de tutelle* .étude bulletin de la commission bancaire n° 5.
11. Comppin, H .(2010) .Analyse du risque de provisionnement non-vie dans le cadre de la réforme solvabilité 02 .*mémoire d'Actuariat* .université Paris Dauphine et Institut des Actuaire.
12. Directions des assurances, ministère des finances) .s.d .(*activités des assurances en Algérie, rapports de plusieurs années* .ministère des finances, direction générale du trésor.
13. Ferguson, R. W 12 .(2002) .*Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective* An Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems. International Monetary Fund.
14. FSB .( 2018) .*Global systemically important insurers (G-SIIs) and the policy measures that will apply to them* .,FSB.
15. Herget , T & ,Sandberg, D .(2014) .*Le risque réglementaire et les organismes du secteur de l'assurance en Amérique du Nord* .,rapport de travail, institut canadien des actuaires.
16. Nikolaus , v .(2010) .*Systemic Risk Insurance - an analysis of insurance and financial stability, repport, Geneva association* .
17. Papademos , L) .Sept. 2009 .(Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives, Instruments & the role of the ECB .*The ECB and its conference ,The ECB & its Watchers XI* .Frankfurt.
18. Sauser, C .(2010) .Analyse et contrôle des scénarios financiers dans le cadre d'un modèle interne Application au stress pour l'étude des facteur de risque .,*mémoire présenté devant l'institut de science financière d'Assurance pour l'obtention du diplôme d'Actuaire* .Lyon, université Claude Bernard-lyon1.,
19. Sigma .(2010) .*les questions réglementaires dans l'assurance* .Swiss Re, N° 3/2010.
20. solvabilité II: quel bilan ? quelles perspectives .(2017) ? *solvabilit, la revue de l'ACPR*.(33)
21. Swiss Re Institute .(2017) .*Global insurance review 2017 and outlook 2018/19* .,Sigma, rapport.
22. أسماء حرباوي . (2012) . الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية. مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، فرع العلوم الاقتصادية. جامعة المسيلة.
23. المادة 01 من المرسوم التنفيذي 90-334، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال التابعين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية. (27 10 ,1990) .*الجريدة الرسمية*(47).
24. المادة 110 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقروض. (03 غشت، 2003) .*الجريدة الرسمية*(25).
25. المادة 17 من المرسوم التنفيذي 96-465، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-334. (18 12 ,1996) .*الجريدة الرسمية*(83).
26. المادة 18 من المرسوم التنفيذي 90-334 . (27 10 ,1990) .
27. المادة 19 من المرسوم التنفيذي 90-334 . (27 10 ,1990) .
28. المادة 212 من الأمر 95-07. (بلا تاريخ) .25.
29. المادة 212 من الأمر 95-07. (25 1 ,1995) .
30. المادة 52 من المرسوم التنفيذي 90-334 . (27 10 ,1990) .
31. المادة 69 مكرر من المرسوم التنفيذي 90-334 . (27 10 ,1990) .
32. المرسوم التنفيذي رقم 08-113 . (9 4 ,2008) .*الجريدة الرسمية*(28).

33. تقرير الاستقرار المالي العالمي. (2016). قطاع التأمين يساهم في زيادة المخاطر التي تواجه النظام المالي منذ الأزمة المالية . صندوق النقد الدولي.
34. عادل منير عبد الحميد، و آخرون. (1993). الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين. المجلة العلمية لكلية التجارة (19).
35. عيسى هاشم حسن. (2011). قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية- دراسة مقارنة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (4).